

موازين المدفوعات والتضخم النقدي العالمي وجهة نظر نقدية في التضخم النقدي العالمي

عدنان عباس علي

كلية الحقوق / جامعة محمد الخامس

□ مقدمة:

من الملاحظ أن المستويات العامة للأسعار وبصورة خاصة منذ منتصف الستينات هي في ارتفاع مستمر في كافة البلدان الصناعية الرأسمالية بحيث أصبح التضخم النقدي ظاهرة عالمية. ومن هنا فإنه يتوجب على النظرية التي ترغب في تحليل التضخم النقدي العالمي بيان أسباب تفاقمه من جهة وتمائل معدلاته من جهة ثانية في ظل أسعار الصرف الثابتة. فالتضخم النقدي لن يكون في ظل أسعار الصرف المتغيرة ظاهرة عالمية وإنما سيبقى مشكلة وطنية فقط^(١).

وقبل توضيح أسباب التضخم النقدي العالمي لا بد لنا من الإشارة إلى موضوع هو في غاية الأهمية على ما نعتقد وذلك لأن تفهمه يساعدنا كثيراً على تفهم أسباب التضخم النقدي العالمي. إن هذا هو اصطلاح المستوى العام الوطني للأسعار. والمقصود بالمستوى العام للأسعار على الصعيد الوطني هو في الواقع متوسط الأسعار النقدية لكافة السلع الموجودة في ذلك البلد وعند عملية احتساب معدل الأسعار هذا يفترض ضمناً أنه لن توجد اختلافات بين سعر البضاعة الواحدة من إقليم إلى إقليم آخر وذلك، انطلاقاً من الاعتقاد السائد أن الحرية التامة لتنقل البضائع ضمن الحدود الوطنية هو العامل الذي سيقضي على هذه الاختلافات وأن هذه الاختلافات لن تبقى موجودة إلا في الحدود التي تسمح بها تكاليف النقل أو النقص في المعلومات عن أحوال السوق. إن حرية انتقال السلع التي تفترض وجودها، ونشاهدتها ضمن الحدود الوطنية والدور الذي تقوم به في توحيد سعر البضاعة على المستوى الوطني، لا بد وأن نطبقها على تلك «الأقاليم» الدولية التي أصبحت اقتصادياتها مترابطة ومندمجة إلى درجة كبيرة كما هو الحال في الأقطار الصناعية الرأسمالية، التي تكون في واقع

الحال ما نقصده بالاقتصاد العالمي. وهذا الترابط والاندماج في اقتصاديات هذه الأقطار هو الحصيلة الحتمية للسياسة الليبرالية التي بدأت تتبعها هذه الأقطار منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والتي تجسدت في أنظمتها النقدية وعلاقاتها التجارية وظهور شركاتها المتعددة الجنسيات على مسرح الأحداث والتي أثرت وتأثرت بهذه السياسة الليبرالية إلى حد كبير جداً. ويقودنا هذا إلى الفكرة الصائبة والتي أصبحت واقعاً ملموساً في هذه الاقتصاديات ألا وهي أنه لن تكون هناك اختلافات سعرية في الأجل الطويل أكبر من تلك التي ستسود بين الأقاليم المختلفة في البلد الواحد وأنها إن وجدت فها هي إلا حصيلة الأنظمة الحمركية والضريبية المختلفة وهذا يعني أن هذه الاختلافات لا يمكن لها أن تكون إلا قصيرة الأجل، أي لفترة لا تتعدى العام الواحد.

وتفهم هذه الحقيقة على جانب كبير من الأهمية في تفهم الطريقة التي ينشأ بها التضخم العالمي. فانطلاقاً من وجهة النظر هذه لم يعد مستوى الأسعار الوطنية في هذه الأقطار خاضعاً للسياسة الاقتصادية الوطنية وإنما أصبح حصيلة الاقتصاد العالمي بعبارة أخرى، لقد أصبح المستوى العام للأسعار الوطنية معطى من خارج الحدود الوطنية (أي أن هذه الأقطار قد أصبحت (Price Taker) كما يقال في الاقتصاد الجزئي) وذلك لأنه يتحدد في السوق العالمية، حيث أن الاقتصاد الدولي وحده هو الاقتصاد المغلق في العالم طالما أن نظام أسعار الصرف الثابتة هو السائد. ففي ظل أسعار الصرف الثابتة لن تكون ظاهرة الأسعار إلا ظاهرة عالمية. والسبب في هذا يكمن فيما يسمى بالترابط السعري العالمي المباشر (Der direkte internationale Preiszusammenhang) بالنسبة للسلع المخصصة للتصدير. وهذا ما تؤكدته الدراسة التي قام بها كين برك (Genberg) حيث وجد أنه طيلة الفترة التي ساد بها نظام أسعار الصرف الثابتة لم تكن الاختلافات بين معدلات التضخم التي سادت في هذه الأقطار أكبر من تلك الاختلافات السائدة في الأقاليم المتعددة المكونة للولايات المتحدة الأمريكية. كما وأنه بين بأن التضخم النقدي الذي بدأ يشمل العالم لا يتميز بمعدلاته المتزايدة فقط وإنما بتمائل هذه المعدلات في الأقطار المختلفة أيضاً^(٢).

والقول بأن التضخم النقدي لا يمكن أن يكون في ظل أسعار الصرف الثابتة إلا ظاهرة عالمية هو في الواقع ليس تفسيراً لأسباب التضخم، إلا أنه يوضح لنا حقيقة مهمة وهي أنه يتوجب على كافة النظريات التي تدرس أسباب التضخم أن تركز دراستها على معدل التضخم النقدي العالمي. أما الدور الذي يلعبه هذا القطر أو ذلك، أي أهميته في عملية التضخم العالمي، فإنه يشارك من خلال معدل تضخمه النقدي الوطني في التضخم العالمي وذلك بصورة تناسبية مع الأهمية النسبية لذلك البلد في الاقتصاد الدولي. وهذا يعني أن الآثار التضخمية التي ستركها بلد ذي أهمية نسبية كبيرة في الاقتصاد الدولي ستكون بالضرورة ذات تأثير على التضخم العالمي أكبر من تلك التي ستركها بلد ذي أهمية أقل في الاقتصاد الدولي.

أما إذا كانت علاوة على هذا عملة هذا البلد ذي الأهمية النسبية الكبيرة هي في الوقت ذاته العملة القيادية في النظام النقدي العالمي السائد، أي إذا كان هذا البلد، نتيجة للمنزلة التي يحتلها في النظام النقدي السائد لا يخضع للحدود التي تضعها ضرورات الاحتفاظ باحتياطي من العملات الأجنبية مثلما هو الحال بالنسبة للأقطار الأخرى، وذلك لأن هذا البلد هو الذي يخلق، طبقاً للفرضية، هذه الاحتياطيات، كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في ظل نظام النقد الدولي الحالي، فلا يمكن أن يكون عندئذ المسؤول عن التضخم النقدي العالمي، كما سنوضح أدناه، إلا هذا البلد ذي الأهمية النسبية الكبير وذي العملة القيادية.

وما ذكرناه أعلاه هو حصيلة التحليل الجديد للتضخم العالمي ولأسبابه، هذا التحليل الذي أخذت معالمة تتوضح وتنتشر في الآونة الأخيرة، وعلى وجه التحديد منذ منتصف السبعينات على يد مجموعة من الاقتصاديين أعابوا على النظرية الاقتصادية الكلية السائدة تركيزها على تحليل الاقتصاد المغلق، أي دراسة التضخم النقدي من خلال القوانين الاقتصادية التي توصل إليها هذه النظرية «التقليدية» من واقع الاقتصاد المغلق ومن ثم وانطلاقاً من مضاعف التجارة الخارجية تفسير التضخم المستورد، أي دراسة انتقال عملية التضخم من قطر إلى آخر متجاهلين من جهة الخاصية الأساسية للترابط العالمي لمستويات الأسعار بين البلدان الرئيسية المكونة لما يسمى بالاقتصاد العالمي ومتناسين من جهة أخرى دور العوامل النقدية العالمية في عملية التضخم النقدي العالمي. ومن أشهر أقطاب هذه المجموعة من الاقتصاديين هم في الواقع جونسون (H. Johnson) وماندل (R.A. Mundell) وفرنكل (J.A. Frenkel) وسفوبودا (A.K. Swoboda) وكلازن (E.M. Claassen)^(٣) وغيرهم آخرين. وتنطلق هذه المجموعة من الابتكارات التي حققها النقديون الأوائل أمثال فريدمان وغيره إلا أنهم يتخطونهم في أنهم يعيرون على هؤلاء النقديين الأوائل دراستهم للتضخم النقدي وأسبابه انطلاقاً من واقع الاقتصاد المغلق بتأثير من انتمائهم القومي حيث أن فكرة الاقتصاد المغلق يمكن أن تنطبق على واقع الاقتصاد الأمريكي أكثر، كما سبق وأن قلنا، مما عليه الحال بالنسبة لواقع الدول الأخرى. ولذا فإنهم، أي جونسون وتلامذته يرفضون بعض النتائج التي توصلت إليها مدرسة فريدمان ويستبدلون فكرة الاقتصاد المغلق من خلال تركيزهم على الاقتصاد المفتوح، آخذين بذلك واقع الحال السائد في الاقتصاديات الأوروبية بنظر الاعتبار.

وما من شك في أن الريادة في هذا المجال تعود إلى هاري جونسون وإلى بحوثه (Further Essays in Monetary Economics)^(٤) التي نشرها في عام ١٩٧٢ إذ فتح من خلالها الأفاق أمام الآخرين في أن يطوروا آرائه في إطار نماذج رياضية. في هذه البحوث يضع جونسون الحجر الأساس لنموذج نقدي يأخذ ظروف بلد صغير نسبياً في الاقتصاد العالمي ومنفتح عليه ومرتبطة به من خلال ميزان مدفوعاته. والفكرة الجديدة التي يتوصل إليها هذا

النموذج تكمن في حصيلته الجديدة والمبتكرة ألا وهي أن تغيرات الكمية النقدية في هذا البلد لن تؤثر بصورة تذكر على معدل التضخم الوطني، كما كانت تعتقد مدرسة فريدمان، وإنما على صافي ميزان مدفوعاته. وإلى جانب هذه الفكرة يتضمن هذا البحث إطاراً نظرياً للتضخم النقدي العالمي مفاده أن التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار العالمي لا تتحدد من خلال معدلات التضخم القطرية وإنما من خلال التغيرات التي تطرأ على «الكمية النقدية العالمية» ولذا فإننا سنحاول في العرض التالي توضيح معالم هذا النموذج، الذي طوره تلامذة جونسون، وذلك على مرحلتين: في المرحلة الأولى سنستعرض النموذج النقدي لاقتصاد غير منفتح على الاقتصاد الدولي، وفي المرحلة الثانية سنستعرض وجهة النظر النقدية في التضخم العالمي والتي يمكن إرجاع جذورها إلى النظرية الكمية في النقود ولكن مطبقة على الاقتصاد العالمي.

إلا أننا وقبل البدء في عرض هاتين المرحلتين، لا بد لنا من توضيح التعريف المتميز الذي جاء به هذا الاتجاه لميزان المدفوعات وبعض المقولات الاقتصادية الأخرى.

تعريف ميزان المدفوعات

من الأمور ذات الأهمية الكبيرة في هذا الشأن هو الاتفاق على تعريف واضح وبين لميزان المدفوعات. ولوألّفينا نظرية على مجمل البحوث الاقتصادية ذات العلاقة فسيبين لنا في الواقع أن هناك ثلاثة تعاريف لميزان المدفوعات^(٥).

(أ) التعريف الذي جاء به الكينزيون والذي يحاول دراسة الآثار التي تتركها عملية تخفيض سعر العملة الوطنية مقارنة بأسعار العملات الأجنبية إطلاقاً من مرونات الاستيراد والتصدير هذا الاتجاه يعرف ميزان المدفوعات بأنه الفارق الموجود بين التصدير (EX) والاستيراد (IM) (بالمفهوم العام) مقاساً بالقيم النقدية:

$$B = EX - IM$$

(ب) وهناك اتجاه آخر يركز على أثر الطلب الكلي في الاقتصاد على ميزان المدفوعات منطلقاً في ذلك من نموذج الدخل - الإنفاق الكينزي ومطوراً له. ولقد ظهر هذا الاتجاه في بداية الخمسينات من هذا القرن على يد سدي الكسندر (Sidney Alexander)^(٦) وتعريف ميزان المدفوعات استناداً إلى هذا الاتجاه هو الفارق الموجود بين الدخل القومي النقدي (Y) والطلب الكلي (A)، أي اتفاق المواطنين على السلع الوطنية والأجنبية:

$$B = Y - A$$

(ج) أما الاتجاه الثالث فهو الاتجاه النقدي والذي لا يرى في ميزان المدفوعات إلا ظاهرة نقدية بحتة. ولقد قام بصياغة هذا الاتجاه هاري جونسون في عام ١٩٧٥^(٧). يرفض جونسون الاتجاهين الأول والثاني لتعريف ميزان المدفوعات. فالالاتجاه الأول يختزل

باعتقاده مشكلة ميزان المدفوعات ويحولها إلى مشكلة تحقيق توازن في الميزان التجاري وذلك انطلاقاً من ثبات الأجور والأسعار في الاقتصاد المعني، أي أن هذا الاتجاه يتعامل بصورة كبيرة جداً مع توازن جزئي فقط. إلا أن الأمر الأهم باعتقاده هو أن هذا الاتجاه يقوم على نموذج حقيقي، أي أنه يهمل وجود النقود والفروض وميزان رأس المال مما يتسبب في عجزه عن الأخذ بمشكلة تكيف وتوازن ميزان المدفوعات وتركيزه بدلاً من هذا على توازن الميزان التجاري^(٨). أما موقف جونسون ومن جاره من الاقتصاديين بخصوص الاتجاه الثاني فإنه أكثر إيجابية وتقبلاً، حيث يشيرون إلى التقدم الذي أحرزه سدي الكسندر في هذا المجال وذلك بتسليطه الضوء على الجوانب الكلية لهذا المشكل (die Makroaspekte)^(٩)، ولذا فإنهم غالباً ما يعتبرون أسلوب الكسندر في تحليل مشكلة ميزان المدفوعات مقارباً لأسلوبهم النقدي. إلا أن النقص الموجود في تعريف الكسندر يكمن باعتقادهم في أنه يقوم على نموذج الدخل - الإنفاق الكينزي المبسط مما يحتم عليه هو الآخر أيضاً التركيز على الميزان التجاري فقط^(١٠). التعريف الصحيح لميزان المدفوعات من وجهة النظر النقدية هو أن ميزان المدفوعات ما هو إلا الفارق بين التغيرات التي تطرأ على الكمية النقدية الوطنية (ΔM) وحجم القروض المخلوقة من قبل المصادر الوطنية (ΔD):

$$B = \Delta M - \Delta D$$

هذا التعريف يبين لنا في الواقع أن الأسلوب النقدي هو تحليل كلي (Global) يركز على التغيرات التي تطرأ على الاحتياطات الأجنبية فقط مهماً بذلك كافة مكونات ميزان المدفوعات الجزئية وما يطرأ عليها من تغيرات، بعبارة أخرى إنه لا يأخذ إلا بالتغيرات النهائية بغض النظر عما جرى من تغيرات في الميزان التجاري أو في ميزان رأس المال مما يمكنه على تسليط الضوء على العلاقة السائدة بين ميزان المدفوعات والكمية النقدية.

ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية

إن النظر إلى ميزان المدفوعات على أساس أنه معدل تغير الاحتياطي من العملات الأجنبية يوضح لنا في الواقع ما يقصده النقديون من أن ميزان المدفوعات هو في الأساس ظاهرة نقدية. ولقد حاول سفيوبدا (Swoboda) أن يوضح هذا التعريف بصورة أدق وذلك انطلاقاً من الميزانية التجمعية التالية للقطاع النقدي لاقتصاد ما منفتح على العالم الخارجي؛ أي يرتبط بعلاقات اقتصادية مع العالم الخارجي:

أصول	خصوم
D	M
R	

(M) هي الكمية النقدية و (R) هي الاحتياطيات من العملات الأجنبية و (D) يرمز لصافي الأصول الموجودة في حوزة الجهاز المصرفي، أجي أنه يرمز لحجم القروض الوطنية. ومن أجل التبسيط وتسهيلاً للشرح الوصفي يفترض سفوبودا (Swoboda) أن (D) تشمل فقط على الأصول الوطنية الموجودة في حوزة الجهاز المصرفي. إن هذه الفرضية تعني في حقيقة الأمر أن البنك المركزي فقط هو الذي يحتفظ بالأصول الأجنبية وذلك على شكل احتياطي من العملات الأجنبية^(١٢). ومن خلال مفاضلة المعادلة التعريفية لميزان المدفوعات (R = M - D)، في الزمن، فإننا نحصل على المتطابقة التالية:

$$B(t) = \frac{dR}{dt} = \frac{dM}{dt} - \frac{dD}{dt}$$

ولما كان (dR/dt) ما هو إلا ميزان المدفوعات حسب التعريف ويتطابق تعريفاً مع الفارق بين معدل التغير الحاصل في الكمية النقدية ومعدل خلق القروض الوطنية، لذا فإنه يصبح أمر مفروغ منه، كما يؤكد سفوبودا، اعتبار ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية بحتة.

وبعد هذه الملاحظات التعريفية أصبح بإمكاننا الآن استعراض وجهة نظر التحليل النقدي في نظرية ميزان المدفوعات. بالمعنى الدقيق، أي استعراض نموذج الاقتصاد المفتوح على العالم الخارجي والذي يخضع لظاهرة الترابط السعري العالمي المباشر.

وجهة نظر النقدين لنظرية ميزان المدفوعات

ينطلق النقديون من المعادلة التعريفية الأنفة الذكر ويحاولون بوسائل متعددة تحويل هذه العلاقة التعريفية إلى نظرية لميزان المدفوعات، وما آرائهم في ميزان المدفوعات إلا صياغة حديثة لآراء دافيد هيوم، ويمكن إجمال خصائص هذه النظرية المحدثة في النقاط التالية:

١ - إن ميزان المدفوعات هو في جوانبه الأساسية ظاهرة نقدية وإن وجود ميزان المدفوعات يرتبط ارتباطاً مباشراً ومتيناً بوجود النقود. فلو لم تكن النقود موجودة لما كان هناك ميزان المدفوعات.

٢ - ولما كان ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية، لذا يركز التحليل النقدي على دالة الطلب على النقود وعلى عملية عرض النقد على أساس أنها أهم العلاقات الواجب مراعاتها في تحليل ميزان المدفوعات.

٣ - كما ويهتم التحليل النقدي بدراسة الآثار التي تركها السياسة الاقتصادية في الأمد الطويل على ميزان المدفوعات.

هذا ويقوم جونسون بدراسة العوامل التي تحدد ميزان المدفوعات انطلاقاً من بلد صغير، أي من بلد لا يمتلك شروط الاكتفاء الذاتي النسبي الذي تتمتع به الولايات

المتحدة^(١٣) ومنفتح اقتصادياً على العالم الخارجي مفترضاً أن هذا البلد ينتج سلعة واحدة. تتم المتاجرة بها دولياً ولا يمكن لهذا البلد الصغير - طبقاً لنموذج المنافسة - أن يحدد من خلال الكميات التي يصدرها أو يستوردها سعر البضاعة التي تتم المتاجرة بها دولياً، أي هذا الاقتصاد الصغير لا يمكنه إلا أن يقبل بأسعار السوق العالمية (Price taker) كما يفترض جونسون سيادة أسعار الصرف الثابتة في سوق العملات الأجنبية مما يعني أن الأسعار السائدة في ذلك البلد المعني هي نسبة ثابتة في أسعار السوق العالمية (النسبة الثابتة هو سعر الصرف) وذلك لوجود الترابط السعري العالمي المباشر وأن معدل التضخم النقدي الوطني يساوي «معدل التضخم النقدي العالمي» فإذا كان (P) هو سعر البضاعة في العملة الوطنية و (P*) هو سعر البضاعة في عملة أجنبية فستسري والحالة هذه العلاقة: $P = e \cdot P^*$ حيث يرمز (e) لسعر الصرف. فإذا كانت أسعار الصرف ثابتة فسنحصل عندئذ على تساوي معدل التضخم الوطني مع معدل التضخم العالمي: $(N = N^*)$ فإذا ارتفع معدل التضخم العالمي بمقدار ١٪ فسيرتفع والحالة هذه معدل التضخم الوطني بنفس المقدار أيضاً، أي بمقدار ١٪.

ومن الأمور الأساسية للتحليل النقدي لنظرية ميزان المدفوعات هو افتراضهم سيادة التوازن في السوق النقدية بصورة دائمة، حيث يرى جونسون أن عرض النقد يتكيف دائماً بحيث يشبع الطلب عليه وذلك لأنه بمستطاع أبناء البلد المعني التخلص من الفائض الموجود بحوزتهم من النقود في حالة تفوق العرض على الطلب أو إشباع طلبهم من أسواق السلع والأوراق المالية الخارجية في حالة قصور العرض النقدي عن إشباع حاجاتهم المتزايدة من النقود^(١٤) إذ أن المواطنين في هذا البلد المعني يرغبون في الاحتفاظ بكمية نقدية حقيقية مثلى (Optimale Realkassa). فإذا كانت الكمية النقدية الموجودة بحوزتهم تفوق الكمية التي يرغبون في الاحتفاظ بها فإن هذا سيدفعهم إلى التخلص من هذا الفائض وذلك باستيراد سلع وأوراق مالية متزايدة. أما إذا كانت الكمية النقدية الحقيقية الموجودة لديهم هي دون الكمية التي يرغبون في الاحتفاظ بها فإن هذا سيدفعهم للتوسع في تصدير السلع والأوراق المالية.

والآن وبعد هذه المقدمات فقد أصبح بوسعنا الآن عرض النموذج النقدي. إن هذا النموذج يتكون من المعادلات التالية:

أولاً - دالة الطلب على النقود: الطلب النقدي (M^D) هودالة في الناتج القومي الحقيقي (X) ومعدل الفائدة السائدة في السوق (i). إذ يرتفع الطلب النقدي مع ارتفاع الناتج القومي الحقيقي وينخفض في حالة ارتفاع معدل الفائدة السائدة:

$$M^D = P \cdot f(X, i) ; f_X > 0, f_i < 0$$

هذا ويرمز (P) هنا إلى المستوى العام للأسعار الوطنية والأجنبية. ولقد افترضنا في هذه المعادلة أن سعر الصرف (e) يساوي واحد: $e = 1$. هذا وأن نضرب دالة الطلب النقدي

$f(X,i)$ بالمستوى العام للأسعار (P) ما هو في الواقع إلا تعبير عن مبدأ تجانس هذه الدالة. الطلب الحقيقي على النقود M^r (Reale Nachfrage nach Geld) هو إذن :

$$M^D_r = \frac{M^D}{P}$$

ثانياً - عرض النقد: إن عرض النقد (M^s) هو حصيلة عاملين، فهناك أولاً الاحتياطيات الأجنبية (R) الذي سعى النموذج لشرحه وهناك ثانياً حجم القروض الوطنية (D) والذي يعتبر تغير يتحدد من خلال سياسة سلطة الاصدار النقدي :

$$(1) \quad M^s = R + D$$

ثالثاً: شرط التوازن في السوق النقدية سيتحقق عند تساوي العرض النقدي مع الطلب على النقود:

$$(2) \quad M^D = M^s$$

رابعاً: صافي ميزان المدفوعات ($B_{(t)}$) والذي يعرف في هذا النموذج بأنه التغير الذي يطرأ على الاحتياطي من العملات الأجنبية (R):

$$(3) \quad B_{(t)} = \frac{dR}{dt}$$

هذا ويمكننا تعريفه إذا ما أخذنا معادلة عرض النقد (٢) ومعادلة شرط التوازن في السوق النقدية (٣) بنظر الاعتبار بالصورة التالية أيضاً:

$$(4a) \quad R = M^D - D$$

ولو قمنا بعملية اشتقاق صافي ميزان المدفوعات لوغاريتمياً، فنحصل بعد أخذ المعادلة (4) بنظر الاعتبار على:

$$(4b) \quad gR = \frac{dR}{R} = \frac{B(t)}{R} = \frac{M^D}{R} m^D - \frac{D}{R} d$$

في حين أن

$$m^D = \frac{dM^D}{M^D}$$

و

$$d = \frac{dD}{D}$$

المعادلة (4b) تبين لنا أن معدل تغير الاحتياطي من النقود الأجنبية (gR) ما هو إلا الفارق بين معدل نمو الطلب على النقود (m^D) ومعدل نمو حجم القروض الوطنية (d) وهذا يعني في الواقع بأنه ليس بمقدور البنك المركزي في هذا البلد التحكم في عرض النقد.

فلو ارتفع مثلاً حجم القروض (العامل الوطني في عملية عرض النقد) فسينخفض، في حالة بقاء الطلب النقدي ثابت، الاحتياطي من العملات الأجنبية وسيكون ميزان المدفوعات في حالة عجز أو بالأحرى سيخفض فائض ميزان المدفوعات أن كان هناك فائضاً. بعبارة أخرى ليس بمقدور البنك المركزي في هذا البلد التحكم في عرض النقد، وإنما بمسئاعه التحكم — طالما كان الطلب على النقود ثابت — في مكونات عرض النقد فقط، أي نسبة القروض الوطنية إلى الاحتياطي من العملات الأجنبية فقط، وأن معدل نمو الاحتياطي من العملات الأجنبية سيتحدد من خلال عملية خلق القروض الوطنية^(١٥). هذا ويمكننا صياغة الطلب على النقود (المعادلة 1) طبقاً للطريقة المشهورة في التعبير عن الدوال من خلال المرونات، على شكل معدلات نمو ومرونات^(١٦) فلو عبرنا عن dP/P بالحرف N و dX/X بالحرف x وعن $d i/i$ ، أي النسبة المئوية للتغير الذي يطرأ على الفائدة بـ g_i في حين أن مرونة الطلب الحقيقي على النقود بالنسبة للدخل هي:

$$s_X = \frac{dM^D_r}{dx} \cdot \frac{X}{M_r} > 0$$

ومرونة الطلب على النقود بالنسبة للفائدة هي:

$$s_i = \frac{dM^D_r}{d i} \cdot \frac{i}{M^D_r} < 0$$

ومرونة الطلب على النقود بالنسبة للفائدة هي:

$$(5) \quad m^D = N + S_X X + s_i g_i$$

إن المعادلة (5) لا تحتوي في الواقع على شيء جديد مقارنة بالمعادلة (1). إنها ما هي إلا عرض لدالة الطلب على النقود انطلاقاً من معدلات النمو. إستناداً إلى هذه المعادلة يصبح معدل نمو الطلب على النقود مساو لمجموع معدل التضخم N مضافاً إليه معدل نمو الناتج القومي الحقيقي الذي تم وزنه بموزنة الطلب على النقود بالنسبة للدخل ($s_X X$) ومعدل التغير في سعر الفائدة السائدة في السوق الذي تم وزنه أيضاً وذلك من خلال مرونة الطلب على النقود بالنسبة للفائدة ($s_i g_i$).

أما معادلة عرض النقد فإنها ستكون عند استخدامنا لمعدلات النمو على الشكل التالي:

$$(6) \quad m^s = \frac{R}{R + D} g_R + \frac{D}{R + D} d = \frac{d M^s}{M^s}$$

$$\frac{D}{R + D} = (I - A) \quad \text{وأن} \quad \frac{R}{R + D} = A \quad \text{وإذا اعتبرنا أن}$$

فإنه سيمكثنا صياغة المعادلة (6) بالصورة التالية أيضاً:

$$m^s = A g_R + (1 - A) d$$

كما وستصبح معادلة شرط التوازن في السوق النقدية، إذا ما عبرنا عنها بالتغيرات النسبية، على الشكل التالي:

$$(7) \quad m^s = m^D$$

وإذا عوضنا عن (m^D) بقيمته الموجودة في المعادلة (5) وعن (m^s) بقيمته الموجودة في المعادلة (6)، فإننا سنحصل على:

$$(8) \quad A g_R + (1 - A) d = N + s_x S + s_{igi}$$

وإنطلاقاً من هذه المعادلة فإنه سيكون بإمكاننا احتساب معدل التغير النسبي في الاحتياطي من العملات الأجنبية وذلك على أساس أنه مساوي:

$$(9) \quad g_R = \frac{1}{A} (N + s_x X + s_{igi}) - \frac{(1 - A) d}{A}$$

وإذا ما افترضنا ثبات معدل الفائدة لغرض التبسط، فإننا سنحصل على:

$$(10) \quad g_R = \frac{1}{A} (N + s_x) - \frac{(1 - A) d}{A}$$

إن هذه المعادلة التي يتوصل إليها التقديرون^(١٧) توضح لنا بأن الاحتياطي من النقود الأجنبية، أي صافي ميزان المدفوعات، يتناسب طردياً مع المعدل الوطني لنمو الناتج القومي الحقيقي والمعدل العالمي للتضخم النقدي، إلا أنه يتناسب عكسياً مع حجم القروض الوطنية. وإذا كانت هذه العلاقات حقيقة واقعة، فإنه سيترتب عليها مغزى ذي أهمية كبيرة بالنسبة للسياسة الاقتصادية. فهذا البلد الصغير سيمكثه أن يراكم من الاحتياطي من النقود الأجنبية، أي سيحقق فائضاً في ميزان مدفوعاته عندما يتبع، إنطلاقاً من معدل تضخم نقدي عالمي معين وفي حالة نمو الاقتصاد الوطني حقيقياً، سياسة نقدية متحفظة.

إن هذه النتيجة هي على طرفي نقيض مع النتائج التي استخلصها الكينزيون، إذ يؤدي نمو الاقتصاد الوطني حقيقياً واستناداً للنماذج الكينزية إلى الإضرار بميزان مدفوعات هذا البلد وذلك لأن استيراده هودالة في مستوى الدخل القومي الحقيقي في حين ينظر إلى تصديره على أساس أنه قيمة معطاة، وهذا ما يؤكد كلاس روزه (Klaus Rose) مثلاً حيث يقول بأنه إذا ما قام أحد الاقطار باستثمارات إضافية وذلك في إطار سياسة تهدف إلى التوسع في الاستخدام فإن حصيلة هذه السياسة ستكون ارتفاع في الدخل القومي والاستخدام من جهة ولكن تردي في ميزان المدفوعات من جهة ثانية بحيث يكون الثمن الذي يتوجب على هذا البلد دفعه من

أجل تحقيق الهدف الذي يصبو إليه، أي حالة الاستخدام الشامل، هو اختلال ميزان مدفوعاته (١٨).

كما وتختلف النتائج التي تتوصل إليها هذه المجموعة من التقدين مع النتائج التي توصلت إليها مدرسة فريدمان النقدية أيضاً. ففي حين أن فريدمان يعتقد وذلك انطلاقاً من نموذج المغلق، أي الذي لا يأخذ العلاقات الاقتصادية الدولية بنظر الاعتبار، أنه بمستطاع البنك المركزي التحكم في عرض النقد، أو بالأحرى في معدل توسعه وبهذا وفي الأمد الطويل بالمستوى العام للأسعار أو بالأحرى بمعدل التضخم في البلد المعني، يؤدي نموذج جونسون إلى نتائج مختلفة. ففي نموذج جونسون القائم على ظروف بلد صغير لا تنطبق عليه شروط الاكتفاء الذاتي النسبي، سيساوي معدل التضخم الوطني «معدل التضخم النقدي العالمي» وبهذا فإنه سيكون بالنسبة له قيمة معطاة. فارتفاع الكمية النقدية في هذا البلد إثر التوسع في حجم القروض الوطنية بصورة تفوق الطلب الحقيقي على النقود سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع والأوراق المالية الأجنبية مما سترتب عليه اختلال ميزان المدفوعات. بعبارة أخرى: ليس بمستطاع البنك المركزي في هذا البلد التحكم في معدل التضخم من خلال معدل نمو حجم القروض الوطنية وإنما وانطلاقاً من طلب نقدي معين، سيكون بمقدوره التحكم في ميزان مدفوعاته أو بالأحرى التغيرات التي تطرأ على الاحتياطي من النقود الأجنبية الذي يحتفظ به.

عملية التكيف من وجهة نظر التقدين

يوضح جونسون عملية تكيف السوق النقدية إثر اختلال التوازن بين عرض النقد والطلب عليه وذلك باستخدام فعالية الكمية النقدية الحقيقية التي يرغب الأفراد بالاحتفاظ بها وتعريف سدني الكسندر لميزان المدفوعات والذي يقوم على فكرة الطلب الكلي والذي سبق لنا وأن وضعناه أعلاه. فانطلاقاً من تحليل سدني الكسندر يتوجب علينا أن نميز بين الطلب الكلي والدخل القومي الحقيقي. ويأخذ جونسون بهذه الفكرة إلا أنه يضيف إليها الآثار التي ستنتج إذا ما افترضنا أن الأفراد سيرغبون دائماً في تحقيق توازن في الرصيد النقدي الحقيقي الذي يحتفظون به. فإذا لاحظ الأفراد بأن الرصيد النقدي الحقيقي الذي يحتفظون به فعلاً لم يعد يتناسب مع ما يرغبون في الاحتفاظ به من نقود (الرصيد الأمثل) وذلك إما بسبب تغيرات طرأت على الكمية النقدية المتداولة أو بسبب تغيرات طرأت على المستوى العام للأسعار فإن هذا سيدفعهم لتغيير أنفاقهم (= الطلب الكلي). فإذا كان رصيدهم النقدي الحقيقي يفوق تصوراتهم بشأن الرصيد الأمثل، فإن هذا سيتسبب في تفوق الطلب الكلي على الدخل وبهذا اختلال ميزان المدفوعات، أي نشوء عجز في ميزان المدفوعات، إذا ما كان هذا في حالة توازن، أو فقدان البلد المعني للفائض إذا ما كان قد سبق وأن حقق فائضاً في ميزان المدفوعات أو تفاقم عجز ميزان مدفوعاته، إذا ما كان هذا في حالة عجز سابقاً. وبالعكس عندما كون

الرصيد النقدي الحقيقي الموجود بحوزة الأفراد أقل مما يرغبون في الاحتفاظ به من رصيد نقدي إذ أن هذا سيدفعهم لتخفيض أنفاقهم إلى مستوى أدنى من مستوى الدخل مما يسترتب عليه تحقق فائض في ميزان المدفوعات. هذا وإن اختلالات ميزان المدفوعات الناجمة عن تكيف الانفاق الكلي ورغبة الأفراد في تحقيق توازن في رصيدهم النقدي سيؤدي عبر تسرب بعض الاحتياطيات من النقود الأجنبية إلى الخارج، في حالة العجز، أو إلى الداخل، في حالة تحقق فائض في ميزان المدفوعات، إلى تغيرات في الكمية النقدية المتداولة وفي حالة ثبات المستوى العام للأسعار إلى تغيرات في الكمية النقدية الحقيقية المتداولة، محققة بذلك توازناً في السوق النقدية الوطنية^(١٩).

أسباب التضخم النقدي العالمي من وجهة نظر النقدين

بعد أن يوضح جونسون أن التوسع في عرض النقد في بلد معين لا يؤدي، إذا ما أخذنا العلاقات الاقتصادية الخارجية بنظر الاعتبار، إلى تضخم نقدي، كما كانت تتصور مدرسة فريدمان، وإنما إلى عجز في ميزان مدفوعات ذلك البلد وذلك لأن مستوى أسعار هذا البلد لا يتحدد من خلال نسبة كميته النقدية المتداولة إلى ناتجه القومي الحقيقي وإنما من خلال معدل التضخم العالمي، فإنه يضع الخطوط العريضة لنموذج نقدي للتضخم العالمي. هذا ولقد قام تلامذته فيما بعد بتطوير هذا النموذج وصياغته بأسلوب رياضي.

وملخص هذه النظرية المهمة هو تطبيق النظرية الكمية في النقود على الاقتصاد العالمي بصيغتها الكلاسيكية وليس بالصيغة الحديثة التي أضفاها عليها فريدمان. ويمكننا إجمال أهم النتائج التي يتوصل إليها هذا التحليل في النقاط الثلاث التالية:

أولاً: أنه لم يعد ممكناً الاستمرار في تحليل التضخم انطلاقاً من الظروف الداخلية لكل بلد يشارك في الاقتصاد العالمي، أي انطلاقاً من فرضيات الاقتصاد المغلق، وإنما يجب أخذ الترابط السعري العالمي المباشر بنظر الاعتبار. فالاقتصاد المغلق الوحيد برأيهم هو الاقتصاد الدولي فقط. إن الأمر الذي يترتب على هذا هو أن المستوى العالمي للأسعار لم يعد قيمة خارجة عن النموذج (Exogen) وإنما يجب النظر إليه على أساس أنه قيمة من ضمن النموذج (Endogen) يتحدد من خلال الكمية النقدية العالمية.

ثانياً: كما وأن توزيع الكمية النقدية العالمية على الاقتصاديات المختلفة هو قيمة يجب أن يتضمنها النموذج وأنه، أي توزيع الكمية النقدية العالمية على الاقتصاديات المختلفة، يتناسب مع الناتج القومي الحقيقي (Y) لكل بلد مشارك في الاقتصاد العالمي موزوناً بالقيمة العكسية لسرعة التداول النقدية السائد في ذلك البلد (k)، أي أنه يتناسب مع القيمة (kY).

ثالثاً: وأخيراً وليس آخراً فإن الآثار التي يتركها توسع الكمية النقدية العالمية على المستوى العالمي للأسعار لا علاقة تذكر له بالمتشأ الأصلي للتوسع الذي طرأ على الكمية النقدية العالمية.

إن هذه النتائج تنطبق على الصيغة المبسطة التي جاء بها التقديرون كنموذج نقدي للاقتصاد العالمي والذي يشتمل على «نقد عالمي» واحد فقط ولا توجد به قروض وطنية بعد هذه المقدمات فإنه أصبح بإمكاننا الآن عرض هذا النموذج المبسط والذي لا يشتمل إلا على بلدين فقط، هما الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا مثلاً، ويمكن عرضه من خلال المعادلات التالية (٢٠).

١ - الطلب على النقود في الاقتصاد الأمريكي .

$$M^D = kY \quad (11)$$

٢ - الطلب على النقود في الاقتصاد الأوروبي .

$$M^{*D} = k^*Y^*P^* \quad (12)$$

٣ - المستوى العام للأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية

$$P = e \cdot P^* \quad (13)$$

٤ - شروط التوازن في السوق النقدية العالمية

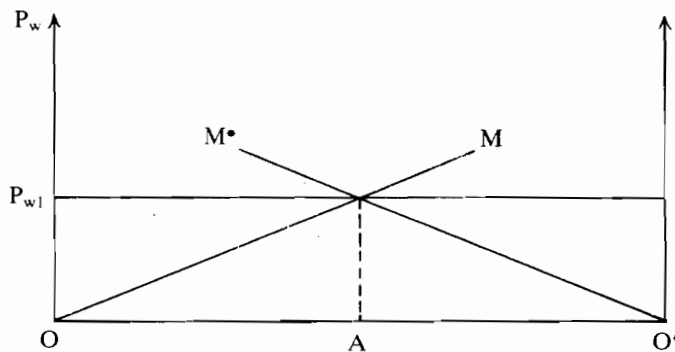
$$M_w = M + M^* = (kY + k^*Y^*) \cdot R_w \quad (14)$$

٥ - المعادلة الكمية النقدية للمستوى العالمي للأسعار

$$R_w = \frac{M_w}{kY + k^*Y^*} \quad (15)$$

في المعادلات أعلاه ترمز الحروف لنفس المقولات التي كانت ترمز إليها في المعادلات السابقة. أما (M_w) فهي الكمية النقدية العالمية في حين أن (R_w) هو المستوى العالمي للأسعار.

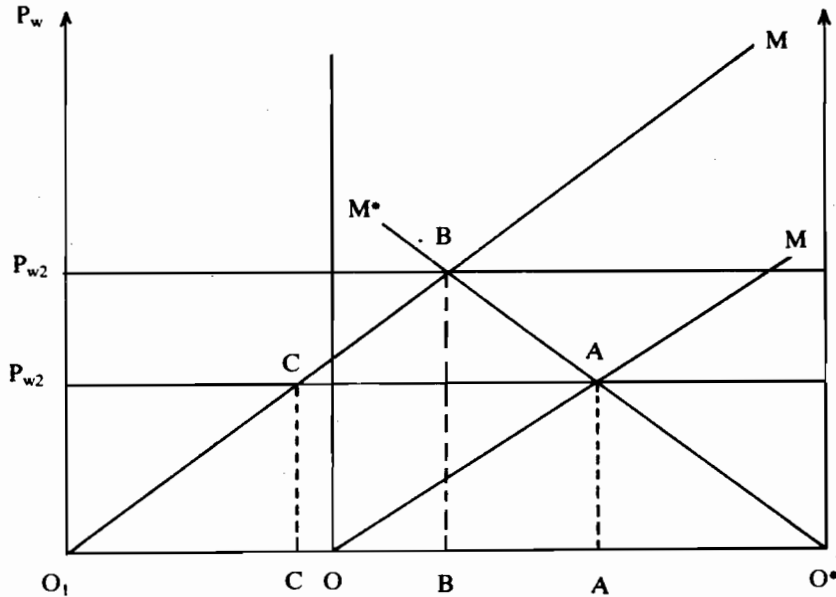
ويحدد المستوى العالمي للأسعار (R_w) (لقد افترضنا من أجل التبسيط أن $e = 1$) من خلال نسبة عرض النقد العالمي (M_w) إلى الطلب الحقيقي على الكمية النقدية العالمية $(kY + k^*Y^*)$. هذا ويمكننا الاستعانة بالأسلوب الهندسي في عرض نموذج التقديرون المبسط للاقتصاد العالمي مستعينين بالصورة التي استخدمها سفوبودا (٢١).



من الشكل أعلاه يمكننا التعرف على الكمية النقدية العالمية السائدة من خلال المسافة OO^* الموجودة على الإحداثي السيني. هذا ويرمز المنحنيان OM و OM^* لكل من طلب سكان الولايات المتحدة الأميركية وطلب الأوروبيين على النقود وذلك حسب ما جاء في المعادلتين (11) و (12). أما ميل دالة الطلب على النقود kY فإنه يتحدد من خلال قيمة الناتج القومي ومعكوس سرعة التداول النقدية. وتحدد نقطة تقاطع المنحنيين المستوى العالمي للأسعار وتوزيع الكمية النقدية العالمية على البلدين. وسيتحقق التوزيع التوازني والحالة هذه في النقطة A والذي يمكننا الحصول عليه جبرياً من خلال المعادلة:

$$\frac{M}{M_w} = \frac{kY}{kY + k^*Y^*}$$

أما الآن فلقد أصبح بوسعنا إثبات ما جاء به النقديون من أن آثار التغيرات التي تطرأ على الكمية النقدية العالمية على المستوى العالمي للأسعار وبهذا على التضخم النقدي العالمي لا علاقة لها تذكر في هذا المجال بالمصدر الأصلي للتوسع الذي حدث في عرض النقد. من أجل هذا نفترض الآن أم الولايات المتحدة الأميركية قد وسعت في عرض النقد بمقدار (AC) . ويمكننا التعبير عن هذا من خلال الشكل أدناه، حيث امتد الاحداثي السيني بمقدار $(CA = OO^*)$ أي أن نقطة الأصل لم تعد (O) وإنما (O_1) . وبنفس الطريق سنتنقل دالة الطلب النقدي لهذا البلد إلى الأعلى وبصورة موازية للدالة السابقة.



من الشكل أعلاه يتضح بأننا لو انطلقنا من المستوى العالمي للأسعار (P_{w1})، أي المستوى الذي كان سائداً قبل التوسع في عرض النقد العالمي فيكون هناك فائض بمقدار (CA). إلا أننا لو انطلقنا من الفرضيات المتعارف عليها والتي تقوم عليها «النظرية الكمية في النقود» بصيغتها الكلاسيكية، أي أننا لو افترضنا حالة الاستخدام الشامل في البلدين ومرونة الأسعار (نحو الأعلى على أقل تقدير وكما هو سائد في المجتمعات الرأسمالية) فلن يكون في الامكان استيعاب هذا الفائض من النقود إلا عند ارتفاع المستوى العالمي للأسعار (تضخم نقدي عالمي) إلى (P_{w2}) والذي يتضمن في الوقت ذاته إعادة لتوزيع الكمية النقدية العالمية. إن الولايات المتحدة الأميركية ستحصل في ظل التوازن الجديد على كمية نقدية بمقدار (OB) وستحصل أوروبا على كمية نقدية بمقدار (O^*B). هذا وبإمكان القارئ أن يتوصل بنفسه إلى نتيجة مشابهة عندما يكون مصدر توسع الكمية النقدية بمقدار (CA) هو أوروبا.

إن العرض أعلاه يوضح لنا بأنه مثلما ستسير البلدان المكونة للاقتصاد العالمي بنفس الخطى التضخمية تقريباً في حالة توسع الكمية النقدية الوطنية بصورة تفوق النمو الحقيقي للناتج القومي وذلك بسبب عمليات التكيف التي ستسود في الأسواق السلعية والنقدية وأسواق العمل الإقليمية، أي القطرية، كذلك فسيحقق على المستوى العالمي أيضاً معدل تضخم نقدي عالمي واحد عندما تنمو الكمية النقدية العالمية بمعدل يفوق معدل نمو الناتج العالمي الحقيقي.

وكما يلاحظ فلمز (Willms) تؤكد الدراسات الكثيرة للاقتصاد العالمي فعلاً وجود علاقة متينة بين تطور معدل نمو الكمية النقدية العالمية مطروحاً منها معدل نمو الناتج العالمي الحقيقي من جهة ومعدل التضخم النقدي العالمي من جهة أخرى^(٢٢). وهذه الحقيقة تنطبق برأيه على الارتفاع الشديد الذي حدث في معدل نمو عرض النقد ومعدل التضخم العالمي منذ منتصف الستينات بصورة خاصة.

هذا وإن السؤال عن القطر أو الأقطار التي تسبب زيادة عرض النقد العالمي هو على جانب كبير من الأهمية، سيما وأن الكثير من الاتهامات توجه وبصورة خاصة من الولايات المتحدة الأميركية إلى الأقطار المنتجة للبترول بأنها هي المسؤولة عن التضخم النقدي العالمي. استناداً للعرض أعلاه يتحدد العرض النقدي العالمي وبهذا أيضاً معدل التضخم النقدي العالمي أصلاً وبصورة رئيسية من قبل تلك البلدان التي تساهم بحصة أكبر في الكمية النقدية العالمية. إذ من الأمور التي لا يمكن الاختلاف عليها هو أن توسع قطر «صغير» في الكمية النقدية لن يترك الأثر الذي سيتركه توسع الولايات المتحدة الأميركية مثلاً في حجم الكمية النقدية المتداولة. وهذا ما يجعلنا في الواقع على ثقة تامة في القول بأن سبب التضخم العالمي لا يمكن أن يكمن إلا في التوسع الشديد في الكمية النقدية في الولايات المتحدة سيما وقد كان الدولار الأميركي في النظام النقدي العالمي الذي تم الاتفاق عليه عملة قيادية. وما العجوز

الضخمة والمستمرة في ميزان المدفوعات الأمريكي إلا دليلاً واضحاً ونتيجة حتمية لتوسع الولايات المتحدة في عرض النقد بمعدل يفوق معدل نمو الناتج القومي الحقيقي مما أدى إلى ارتفاع الاحتياطي النقدي الأجنبي في موازين المدفوعات في البعض من الأقطار وبهذا توسع الكمية النقدية عالمياً^(٢٣). هذا ولقد عبر بول سوزي وهاري مكدوف عن هذه الحقيقة بصورة دقيقة وبينة مما يدفعا لأن نأخذ منهم الفقرات التالية المطولة بعض الشيء لكي يكون القارئ على معرفة بطبيعة السياسة الاقتصادية الأميركية. فكما يشيرون فإنه من الواضح أن خفض قيمة العملة في دولة ما لن يشجع الصادرات إذا ما انخفضت عملات الدول الأخرى بنفس النسبة. والخذعة هي في خفض عملة ما في حين تبقى أسعار التبادل للعملات الأخرى على حالها أو حتى ترتفع. وهذه بالتحديد هي الاستراتيجية التي سيطرت على مناورات الولايات المتحدة الأميركية في المجال النقدي العالمية منذ نهاية الستينات، خصوصاً في ما يتعلق بقيمة الدولار^(٢٤). من المحتمل أن يجد المرء أن معدلات التضخم لم تكن في بعض الفترات متقاربة في الأقطار المكونة للاقتصاد العالمي بالصورة التي ذكرناها. إلا أنه يجب مراعاة الحقائق الثلاثة التالية عند دراسة أسباب التباعد في معدلات التضخم هذا:

١ - إن أسعار الصرف لم تكن في الواقع ثابتة حتى في الفترة التي كانت بها أسعار الصرف الثابتة هي السائدة.

٢ - إن حرية تنقل السلع لم تتحقق بعد بالصورة التي افترضناها في العرض أعلاه وأن بعض القيود لا زالت موجودة.

٣ - إن مستوى أسعار السلع التي تتم بها التجارة دولياً هو الأمر الذي يتحدد في السوق العالمية وليست كافة أسعار السلع. من هنا فإنه يمكن أن يعود سبب اختلاف معدلات التضخم بين دول العالم المكونة للاقتصاد العالمي إلى اختلاف معدلات تضخم السلع المخصصة للسوق العالمية والسلع المخصصة للسوق الداخلية. بالتالي فإنه يمكننا القول بأن وجود هذه العوامل التي تقف في طريق تقارب معدلات التضخم بين أقطار العالم لن تقف في طريق هذا التقارب في الأمد الطويل وإنما في مراحل التكيف فقط بالمقارنة مع المارك الألماني أو الين الياباني. وقد نجحت هذه الاستراتيجية في أوائل السبعينات (حين خفض الدولار مرتين في الوقت ذاته الذي ارتفع فيه المارك والين بالنسبة له)، لأن الولايات المتحدة، بوصفها رئيسة للشبكة المالية والعسكرية للعالم الإمبريالي، كانت قادرة على فرض إرادتها على شركائها المنافسين لها. بيد أن ذلك لم يكن نصراً سهلاً، لأن الولايات المتحدة أجبرت في الوقت ذاته على التخلي عن بعض حقوق وسلطات الهيمنة هذا بالإضافة إلى أن هذا الحل للأزمة المالية في أوائل السبعينات، لم يخفف من توتر المنافسات الإمبريالية لفترة طويلة. واللاتوازن بدأ يظهر نفسه في أشكال أكثر خطورة ودرامية في... الزيادة الكبيرة... في عجز ميزان المدفوعات الأمريكي...

الديون الأمريكية للأجانب الديون (بمليارات الدولارات)	نهاية السنة
٦٧,٩	١٩٧١
٨٢١,٩	١٩٧٢
٩٢,٥	١٩٧٣
١١٩,٢	١٩٧٤
١٢٦,٦	١٩٧٥
١٥١,٤	١٩٧٦
١٧٤,٢	١٩٧٧

ويجب أن يكون واضحاً الآن بأن أي دولة أقل قوة تواجه ذلك النوع من العجز الذي ظهر العام ١٩٧٧ لن تكون قادرة على متابعة تصدير الرساميل فحسب. ولكنها ستعرض أيضاً إلى ضغوط شاملة من مقرضيها لترتيب أوضاع منزلها وخفض النفقات الاجتماعية وتقييد الاستهلاك. فكيف تخرج الولايات المتحدة من هذا المأزق؟ الجواب بسيط للغاية: الولايات المتحدة تتابع بسعادة تدفق الدولارات إلى الخارج وتبلغ باقي دول العالم الرأسمالي بأنها أمام خيارين: إما تعميق حبها لهذه الدولارات أو مراكمتها... هذه الكميات الضخمة من الدولارات الأمريكية تلقي أعباء ثقيلة على سياسات الدول الرأسمالية الأخرى. والواقع أن النظام النقدي العالمي القائم يمنح الولايات المتحدة درجة من المرونة تفوق قدرة أي دولة رأسمالية أخرى على التحمل. فالاقتصاديات الأوروبية واليابانية تقوم في الواقع بدفع فروقات العجز الأمريكي وبالتالي فإنها تساهم إلى درجة كبيرة في مستوى المعيشة المرتفع في الولايات المتحدة»^(٢٤).

وإذا كان يوجد من يقول بأن بول سوزي وهاري مكدورف ينظران للأمور من وجهة نظر ماركسية، فإنه يمكننا أيضاً الاستشهاد بالاقتصادي الانكليزي الشهير هاري جونسون حيث يقول: «استناداً لهيكل نظام النقد الدولي، وعلى الأقل بالصورة التي كان عليها لحد ١٥ آب ١٩٧١، حيث كان يقوم على نظام أسعار الصرف الثابتة وهيمنة الولايات المتحدة في التجارة والانتاج والاستثمارات العالمية، يتحدد معدل التوسع النقدي والتضخم العالمي من خلال السياسة النقدية التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية. كما ونلاحظ بصورة تدعو للقلق الكبير... أن السياسة المثل بالنسبة للمصالح الأمريكية هي التوسع السريع في عرض الدولار وذلك بغية إكراه الاقتصاد العالمي على تقبل مقدار معين من التضخم. من جهة أخرى يؤدي استغلال هذه الامكانية أو حتى سعي الولايات المتحدة في إتباع سياسة تضخمية في الداخل على إجبار باقي العالم بصيغة أو بأخرى على تقبل فائض في ميزان المدفوعات اتجاه الولايات المتحدة، وهذه حقيقة... تسببت في الأزمة النقدية العالمية»^(٢٥).

الهوامش

(١) حقاً هناك من يحاول دراسة التضخم العالمي في ظل أسعار الصرف المتغيرة إلا أن الهدف من هذه الدراسات ليس هو تشييد نظرية للتضخم العالمي في ظل أسعار الصرف المتغيرة، بقدر ما هو دراسة للامكانية التي تشجع بها أسعار الصرف المتغير على التضخم العالمي أو دراسة لانتقال عدواه من قطر إلى آخر. بعبارة أخرى في هذه الدراسات تعتبر الأسباب الفعلية للتضخم النقدي هي أسباب وطنية ما دامت أسعار الصرف المتغيرة هي السائدة. راجع في هذا الخصوص الدراسة التالية:

E.M. Claassen: Weltinflation bei flexiblen Wechselkursen, in: Kompendium der Währungstheorie, Muenchen 1977, S. 147.

(٢) H. Genberg, A.: Note on Inflation Rates under Fixed Exchange Rates, in M. Parkin und G. Zis (Hrsg). Inflation in the World Economies Manchester 1976, P. 183-187.

(٣) H.G. Johnson: Inflation, Theorie und Politik, Muenchen 1975 — R.A. Mundell: Theory, Pacific Pal., California 1971 — J.A. Frenkel: Adjustment Mechanisms and the Monetary Approach to the Balance of Payments: A Doctrinal Perspective, in.: E.M. Claassen and P. Salin (eds.) Recent Issues in international Monetary Economics, Amsterdam 1976, S. 29-48 — Alexander Swoboda, Monetaere Ansätze.... a.a.O.-E.M. Claassen Weltinflation, Muenchen 1978.

(٤) لقد استندنا هنا على الترجمة الألمانية لهذه البحوث والتي نشرت ضمن كتاب جونسون باللغة الألمانية: (Inflation: Theorie und Politik) والذي سبق وأن أشرنا إليه سابقاً.

(٥) راجع في هذا: H. Frisch: Neue Inflationstheorie, Goettingen 1980, S. 122

(٦) Sidney Alexander, The Effects Of a Devaluation on a Trade Balance, Int. Mon. Fund Staff Papers.

(٧) H.G. Johnson: Inflation....a.a.O., S. 84.

(٨) H.G. Johnson: Inflation....a.a.O., S. 86.

(٩) Johan Myhrman: Strom-Bestands-Ansätze des internen und externen Gleichgewichts, in: Kompendium der Währungstheorie, Muenchen 1977, S. 79.

(١٠) H.G. Johnson: Inflation....a.a.O., S. 88.

(١١) A. Swoboda: Monetaere....a.a.O., S. 109.

(١٢) A. Swoboda: Mon,etaere....a.a.O., S. 107.

(١٣) فلقد بلغت في السبعينات نسبة الناتج القومي الاجمال الأمريكي ٤٥٪ من مجموع الناتج القومي الاجمالي لأقطار منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (OECE) في حين لم تساوي نسبة التجارة الخارجية الأميركية إلا ٢٥٪ من مجموع حجم التجارة الخارجية لأقطار هذه المجموعة.

E.M. Claassen: Grundlagen makroökonomischen Theorie, راجع في هذا: Muenchen 1980.

(١٤) H. Johnson: Inflation....a.a.O., S. 101.

(١٥) J. Myhrman....a.a.O., S. 91.

(١٦) H. Johnson....a.a.O., S. 69.

- H. Johnson.....a.a.O., S. 69. (١٧)
- Klaus Rose: Theorie der Aussenwirtschaft, Muenchen 1976, S. 112-113. (١٨)
- Swoboda.....a.a.O., S. 119. (١٩)
- H. Frisch: Neue inflationstheorie.....a.a.O, S. 131. (٢٠)
- A.K. Swoboda: Monetary Approaches to Worldwide inflation: Kruse, L.B. and (٢١)
Salant, W.S. (eds.)
- Worldwide Inflation.....a.a.O, S. 18.
- Manfred Willms: Ursachen der Inflation, in: A. Woll (Hrsg); Inflation, Muenchen (٢٢)
1979, S. 34.
- (٢٤) بول سويزي وهاري مكدوف: أنبثاق الحروب التجارية والنقدية منشور في أزمة الرأسمالية العالمية
الراهنة، إعداد وترجمة: سعيد محيو، بيروت ١٩٣١، صفحة ٥١ - ٥٥.
- H. Johnson: Inflation.....a.a.O., S. 66. (٢٥)

□ □ □

BALANCE OF PAYMENTS AND WORLD INFLATION

Adnan Abbas Ali

The article gives general view of the essential hypotheses of the monetary approach to the balance of payments, which was the result of the endeavours of those economists who disapproved the traditional analysis.

These economists rightly criticized that the traditional analysis does not consider the international-price-connection and ignores the role of monetary factors in world inflation.

Core of the new analysis is the opinion that the variations in money supply in a relatively small country will primarily affect the result of the balance of payments, and not the national rate of its inflation, as believed by the Friedman-school.

Proceeding from this consideration the article also represents the scope of a theory of a world inflation with the result that the variations in the international balance of payment are determined not by the rates of inflation of the individual countries but by the variations in the international money supply.